السياسة 18 (لعام 2024)

إعداد التقارير والنشر والتوزيع

1- الغرض والنطاق

1-1 توضح هذه الوثيقة سياسات وكالة تصنيف ذات الصلة بالإفصاح عن التصنيف الائتماني العام والتوزيع والسحب.

2-1 حسب الفقرة (د) من المادتين 21 و24 من لائحة وكالات التصنيف الائتماني الصادرة عن هيئة سوق المالية ومدونة قواعد السلوك الخاصة بوكالة تصنيف.

2- السياسة

1-2 ستضمن وكالة "تصنيف" الشفافية والالتزام بالمواعيد فيما يتعلق بعمليات الإفصاح عن التصنيف الائتماني العام وعملياتها المتعلقة بالسحب مع الامتثال للوائح النظامية ذات الصلة.

3- سحب التصنيف الائتماني

1-3 في حال توقف وكالة "تصنيف" عن مراقبة التصنيف الائتماني العام لجهة خاضعة للتصنيف، فإنها ستقوم بسحب التصنيف الائتماني أو الإفصاح عن هذا التوقف للجمهور في أقرب وقت ممكن عمليًا وتسجيل هذا الإجراء في قائمة التصنيفات الائتمانية المتوقفة.

2-3 سيتضمن هذا الإفصاح تاريخ آخر تحديث أو مراجعة للتصنيف الائتماني العام، وسبب التوقف عن مراقبة التصنيف الائتماني العام بعد الآن، إضافة إلى حقيقة عدم تحديثه بعد ذلك.

3-3 إذا قررت تصنيف عدم تقديم التصنيفات الائتمانية إلا لمشتركيها، ستعلن لهم على موقعها الإلكتروني وفي الوقت المناسب عن التوقف عن إجراء أي تصنيفات.

هذا التقرير صادر عن وكالة سمة للتصنيف الائتماني ("تصنيف")
يُحظر إعادة إنتاج هذا التقرير أو توزيعه أو نقله بأي وسيلة كانت دون الحصول على إذن خطي مسبق من وكالة سمة للتصنيف الائتماني ("تصنيف")
© جميع حقوق النشر 2025 محفوظة.

يُعبر التصنيف الائتماني الصادر عن رأي وكالة سمة الحالي بشأن المخاطر الائتمانية المستقبلية النسبية للجهات السيادية أو المؤسسات. وهو لا يمثل توصية بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية، كما أنه لا يقدم تعليقًا على سعر الأوراق المالية في السوق أو مدى ملاءمتها لمستثمر معين، ولا يتضمن أي تدقيق من وكالة سمة للتصنيف الائتماني، كما أن التصنيف الائتماني لا يعكس قانونية الالتزامات المالية وقابليتها للتنفيذ.

تتقاضى وكالة سمة للتصنيف الائتماني مقابل مادي نظير خدمة التصنيف الائتماني التي تقدمها، إلا أن ذلك لا يؤثر على آراء وكالة سمة أو عملياتها التحليلية الأخرى. وفي جميع الأحوال، تلتزم وكالة سمة بالحفاظ على موضوعية ونزاهة واستقلالية تصنيفاتها.